تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٩٩

استنادا الى قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ب (٧١) في ١٩٩٩/٥/١٥ و كتاب ديوان الرئاسة المرقم ب (٧٦٤٩) في ١٩٩٩/٣/٦ لصدرنا التعليمات الاتية :

١ . الاستمرار في تمويل المشاريع المدرجة في الخطة الاستثمارية التي تنفذها المنشئات التي تم تحويلها الى شركات عامة بموجب القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ في الموازنة الاستثمارية بنفس الأسلوب المتبع حاليا في رصد التخصيصات السنوية لهذه المشاريع .

٢ . بالنسبة للمشاريع الجديدة التي تقترح الشركات العامة تنفيذها فان القاعدة العامة لتمويلها تكون من المصادر الذاتية لهذه الشركات و في حالة عدم كفاية المصادر الذاتية للتمويل يتم اللجوء الى الاقتراض من المصارف الحكومية او الاهلية بعد تقديم الجهات المقترضة الضمانات المقبولة التي تبرم بين الطرفين و تحديد مبالغ القرض و اسعار الفائدة .

٣ . في حالة عدم تمكن الشركة العامة من الحصول على التمويل اللازم من الجهاز المصرفي الحكومي او الاهلي يتم تقديم طلبات التمويل من الموازنة الاستثمارية الى هيئة التخطيط مشفوعة بدراسة جدوى فنية و اقتصادية حسب التعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٤ الصادرة عن مجلس التخطيط العلمي .

٤ . تقوم هيئة التخطيط بدراسة الطلبات في ضوء دراسات الجدوى الفنية و الاقتصادية ورفع التوصيات اللازمة بشأنها الى مجلس الوزراء – لجنة الشؤون الاقتصادية للبت فيها على الأسس و الضوابط الخاصة باعداد الموازنة الاستثمارية السنوية .

٥ . بعد حصول الموافقة على تمويل المشروع المقترح من الموازنة الاستثمارية تقوم هيئة التخطيط بمسك السجلات اللازمة لمنح القرض المطلوب لتمويل المشروع و تنظيم جدول بالدفعات المطلوبة من القرض و تواريخ استرداد القرض و الفوائد المترتبة عليه بسعر فائدة يساوي سعر الفائدة على الدين العام مضافا اليه نقطة واحدة .

٦ . تحدد مبالغ القروض التي تمنح للشركات العامة استثناء من النسب المنصوص عليها في المادة (١٧) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ .

٧ . تستثنى من إجراءات التمويل بقروض مقابل سعر الفائدة المنصوص عليه في الفقرة (٥) اعلاه المشاريع ذات الطبيعة الستراتيجية التي تنفذها الوزارات المعنية من خلال منشاتها و الشركات العامة التابعة لها بعد موافقة مجلس الوزراء على هذا الاستثناء لكل حالة على حده إذ يتم تمويلها في الموازنة الاستثمارية دون استرداد مبالغ التمويل او اية فائدة .

٨ . تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٩٩/١/١ .

حسن عبد المنعم الخطاب
رئيس هيئة التخطيط